

الوسيط في المذهب

أما الخادمة فلا يجب شراؤها والتمليك في رقبتها أما التملك في نفقتها فكالتمليك في نفقة المخلومة ولا يتصور هذا في الرقيقة فإنها لا تملك ولا في المتسأجرة بأجرة فإنها لا تستحق سوى الأجرة بل في التي وعدت الخدمة بالنفقة فتستحق التملك وإن لم يكن عقد لازم ويحتمل هذا لأجل الحاجة في هذا الموضع